

علي القزق\*

## سياسة أستراليا تجاه فلسطين وإسرائيل والعالم العربي\*\*

أود بدايةً أن أعطي لمحة تاريخية مختصرة عن تاريخ الجوالي الإسلامية والعربية واليهودية في تلك القارة القديمة الحديثة، ومن ثم أنتقل إلى تاريخ علاقة أستراليا بالعالم العربي.

مر على القارة الأسترالية عبر الزمن كثيرون من الرحالة والمستكشفين، لكن القليلين يعلمون أن العرب هم من أوائل من اكتشفوا تلك القارة. فهم اكتشفوها قبل الأوروبيين بأربعمئة عام، وقبل الإنكليز بأكثر من خمسمئة وخمسين عاماً. إن من أقدم الخرائط التي تشير إلى وجود هذه القارة خرائط عربية وخرائط صينية، إذ أطلقوا عليها فيما خلفوه من مخطوطات وخرائط "الأرض الجنوبية" (The Southern land).

كما هو معروف، وصل الرحالة والتجار العرب إلى إندونيسيا التي لا تبعد كثيراً عن أستراليا. ويعتقد أن أحد الرحالة المغامرين من العرب القدامى أبحر في اتجاهها فاكتشفها ووضعها على خريطته، أو أن أحد القباطنة تاه في عرض البحار فوصل إليها عن طريق الخطأ، أو أن عواصف هوجاء قذفت بإحدى البواخر خارج مسارها وأوصلتها إلى تلك القارة النائية.

أمّا أول من اكتشفها من الأوروبيين فكان البرتغاليين، ومن بعدهم الإسبان سنة 1606، ثم الهولنديين الذين أطلقوا عليها اسم "هولندا الجديدة". لكن هؤلاء جميعاً كانوا يأتون ويذهبون من دون أن يتركوا وراءهم أثراً مهماً. وفي سنة 1770، حط البحار البريطاني الكابتن جيمس كوك رحاله على شواطئ أستراليا، حيث غرس العلم البريطاني معلناً بذلك، وفق العرف الاستعماري الشائع في ذلك الوقت، أن هذه الأرض تعود إلى الملك جورج الثالث، ومن دون أي اعتبار لشعبها وسكانها. وفي أوائل سنة 1788 وصل الأسطول البريطاني الأول حاملاً ما يقارب 1500 شخص معظمهم من السجناء والمجرمين الذين قررت حكومة جلالتهم التخلص منهم، وذلك بنفيهم أولاً إلى المستعمرة الجديدة، وثانياً كي يقوموا بتمهيد الأرض لتوفير أسس الحياة من أجل استقبال المستوطنين الجدد وبناء المستعمرة الحديثة لدعم اقتصاد الإمبراطورية

(\*) سفير ومفوض عام دولة فلسطين في أستراليا ونيوزيلندا ودول جنوب الباسيفيك.  
(\*\*) في الأصل محاضرة أُلقيت في مركز زايد للتنسيق والمتابعة (أبوظبي) في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2002، وأدخلت إضافات عليها لاحقاً.

البريطانية ورفاهها وتطورها، وخصوصاً بعد أن نالت مستعمراتها في أميركا استقلالها. وهكذا أسست أول مستعمرة فيما يُعرف الآن بمدينة سدني التي يقطنها حالياً ما يقارب أربعة ملايين نسمة.

يرجع الوجود الإسلامي في أستراليا إلى أواخر القرن السابع عشر إذ كان المسلمون يُستخدمون بحارة أو عمالاً على القوارب الإنكليزية، لكن أعدادهم كانت قليلة جداً بحيث لم يتركوا أي أثر، الأمر الذي جعلنا نعتقد أنهم إما عادوا أدرجهم، وإما اندمجوا في المجتمع وغيروا أسماءهم إلى أسماء مسيحية بسبب العنصرية التي كانت تمارس ضد كل من لا ينتمي إلى الكنيسة الإنكليزية. وفي سنة 1860، اضطر المستوطنون الأوروبيون إلى استيراد الجمال للاعتماد عليها في قطع المسافات والطبيعة الوعرة، واكتشاف مناطق القارة الشاسعة. ومن أجل ذلك، اضطروا إلى أن يحضروا أيضاً الجمالين للاعتناء بالجمال وتسيير قوافلها، فأحضروا الأفغان من أجل هذه المهمة، وأطلقوا عليهم لقب الجمالين (Cameleers). وعلى الرغم من أنهم أحضروا لهذا الغرض أيضاً عدداً من الباكستانيين والإيرانيين والمصريين والأتراك، فإنهم أطلقوا على الجمالين جميعاً لقب الأفغان.

وصل عدد الجمالين إلى أكثر من 3000 جمال. ولفترة سبعين عاماً أدى الجمالون المسلمون دوراً أساسياً ومهماً في تطوير أستراليا، إذ قاموا بربط أطراف القارة بعضها ببعض، ونقلوا البضائع من المدن والموانئ وإليها، وساهموا في عملية بناء خطوط التلغراف وسكة الحديد والطرق، وبذلك كان لهم دور أساسي في بناء لبنة القاعدة الاقتصادية لأستراليا، إلى أن وصلت المركبات إلى الأراضي الأسترالية سنة 1930.

لكن، وعلى الرغم من الدور المهم الذي قام به الأفغان والمسلمون الآخرون في تطوير أستراليا، فإنهم عوملوا معاملة سيئة وعنصرية، إذ منعوا من إحصار زوجاتهم وعائلاتهم معهم، ورفضت التشريعات البريطانية منحهم الجنسية الأسترالية، بحسب "السياسة البيضاء" التي كانت تعتمدها. ولذلك تزوج معظم أولئك المسلمين بنساء من السكان الأصليين (aboriginies)، وانصهروا معهم. وبسبب الممارسات العنصرية ضدّهم، وعدم تدوين أسمائهم الإسلامية في السجلات، وعدم تداولها بشكلها الصحيح، سقطت عن معظم أجيالهم على مر الزمن صفتهم الإسلامية، وتلاشوا ضائعين، مع أنهم خلفوا وراءهم أوائل المساجد في أستراليا. لكن كثيرين من السكان الأصليين، من ذوي الجذور "الأفغانية"، بدأوا الآن يكتشفون جذورهم تلك.

بعد إلغاء "السياسة البيضاء" هاجر مسلمون جدد إلى أستراليا، ولذلك تعتبر الجالية الإسلامية في معظمها حديثة العهد، ولا تزال في طور التأقلم في وطنها الجديد. ويبلغ عدد أفرادها اليوم نحو 500,000 نسمة، معظمهم من لبنان ومصر وتركيا والهند وإندونيسيا وغيرها، ويعتبر الدين الإسلامي ثاني دين في أستراليا من حيث

## التعداد.

أمّا فيما يخص الوجود العربي فتشير السجلات إلى وجود عدد من المساجين العمانيين الذين أُحضروا إلى أستراليا سنة 1815، وآخرين كانوا أُحضروا مع الأفغان كجمالين. لكن مصير العرب الأوائل كان مثل مصير المسلمين الأوائل في التلاشي والضياع. وتعتبر الجالية العربية الحالية في أستراليا حديثة العهد، إذ إن موجة هجرة المواطنين العرب بدأت من لبنان في نحو سنة 1870. لكن عددهم بقي قليلاً حتى أواخر الخمسينات عندما بدأت أعداد أكبر من المهاجرين تتدفق على أستراليا، وخصوصاً بعد حرب 1967. ومن الجدير بالملاحظة أن المهاجرين العرب كانوا في معظمهم، ولغاية أوائل سنة 1950، من الطائفة المسيحية، لكن منذ ذلك التاريخ بدأ المسلمون العرب يدقون باب الهجرة إلى أستراليا بشكل ملحوظ.

تتراوح تقديرات عدد الجالية العربية حالياً بحدود 500,000 نسمة أيضاً، معظمهم من لبنان ومن ثم مصر وسورية وفلسطين وباقي الدول العربية.

أمّا بالنسبة إلى تاريخ اليهود في أستراليا فهو يتماثل مع وصول المستعمر الأوروبي، إذ كان على متن الأسطول الأول الذي حمل المجرمين إلى أستراليا عدد من المجرمين اليهود. وخلال الأعوام الستين الأولى من وصول المستعمر البريطاني (1788 – 1852) كان عدد اليهود يتجاوز قليلاً 1000 نسمة من مجموع 150,000 مستوطن. لكنهم، وعلى الرغم من قلة عددهم، كانوا من أكثر المستفيدين من المنح والتسهيلات التي كانت تعطيها بريطانيا لمن كان ينهي فترة سجنه، بغية تشجيعه على البقاء في أستراليا. والسبب في ذلك أن اليهود كانوا يتميزون من غيرهم من المساجين، إذ كانوا يعرفون القراءة والكتابة. فاليهودي معروف عنه أنه يهتم، مهما يكن فقيراً، بتعليم أطفاله القراءة والكتابة؛ لذلك كان اليهود أول من يعلم بكل قرار إمبريالي يصدر بإعطاء المنح والتسهيلات لتشجيع الاستيطان. وهكذا حصلوا على المنح وامتلكوا مساحات شاسعة من الأراضي، وخصوصاً تلك التي أصبحت فيما بعد مراكز المدن الكبيرة.

أضف إلى ذلك أن القائد العسكري البريطاني الأول في أستراليا، جورج جونستون، كان صاهر اليهود، حيث اتخذ لنفسه خلية يهودية من السجينات، وتزوجها فيما بعد. وبذلك أصبح لهم أيضاً مكانة واتصال ونفوذ، فأسسوا المتاجر والمزارع والمصانع، وجمعوا الثروات، وظهر منهم فيما بعد الحكام العامون والقضاة والعسكريون. ويقدر عدد الجالية اليهودية حالياً بنحو 120,000 نسمة.

تُعتبر الجالية اليهودية الأسترالية من أغنى الجوالي الإثنية في أستراليا. كما أن لدى أفرادها، مثلهم مثل اليهود في معظم الدول التي ينتمون إليها، نفوذاً كبيراً جداً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛ مثلاً: بين أكبر عشرة ملياردير في أستراليا

سته منهم أو أكثر يهود (هذا بحسب أسعار البورصات إن كانت صاعدة أو هابطة). كما أنهم يتبرعون بعشرات الملايين من الدولارات لدعم مؤسساتهم، من سياسية وإعلامية وعلاقات عامة وثقافية واجتماعية وغيرها، التي من خلالها يقومون بحماية مصالحهم الجماعية والفردية. كما أنهم من أكثر الجوالي تنظيماً وتعاضداً ونشاطاً واهتماماً بشؤونهم والحفاظ على مصالحهم ورعايتها؛ فهم يهتمون بأجيالهم الناشئة اهتماماً كبيراً، إن كان في البيت أو المدرسة، في الكلية أو الجامعة، ينزعون منهم روح الاتكالية، ويغرسون فيهم تحمل المسؤولية والانتماء، وينظمون لهم الدورات ويهيئونهم ليصبحوا قادة، لا في جاليتهم فقط بل أيضاً في المجتمع بشكل عام. وبذلك يشعر كل واحد منهم بأنه الجندي والمسؤول الأول عن مصالحته ومصالحه جاليتيه ومصالحه إسرائيل أينما وجد. ولدى اليهود الأستراليين الحافز وحب العمل الجماعي، كونهم على يقين من أن فيه تكمن مصالحتهم وقوتهم كأفراد وكجماعة. وهذه حقيقة لم يبتكروها، وإنما خلافاً لغيرهم استطاعوا ممارستها من خلال توظيف الإمكانيات المادية المطلوبة لتحقيق ذلك، وخلق المؤسسات التي يسترتها وجعلتها ممكنة، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب. لذلك لا يضاھيهم في العمل الجماعي والتنظيمي أي جالية أو مجموعة أخرى على الإطلاق. وهذا ما جعل لهم هيبه ومكانة واحتراماً لدى الحكومة والأحزاب والمؤسسات. وهم يضعون مصلحة إسرائيل في أعلى قائمة أولوياتهم وأنشطتهم، بالإضافة إلى تقديم ملايين الدولارات إلى المؤسسات والمنظمات والمستعمرين في إسرائيل.

\*\*\*

الآن، وبعد هذا العرض التاريخي المختصر لوجود الجوالي الإسلامية والعربية واليهودية، ننتقل إلى عرض تاريخ علاقة أستراليا بالعالم العربي وسياستها تجاهه. تنتمي أستراليا، كما هو معلوم، إلى مجموعة الدول ذات الأصول الإنكليزية (الأنغلوساكسونية). لذلك فإن تاريخ علاقتها بالعالم العربي يعود إلى أنها كانت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية. ومن ثم تطور، بعد حصولها على نوع من الاستقلال والحكم الذاتي وتشكيل الفدرالية الأسترالية في أوائل سنة 1901، إلى موقف متحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية ومصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط، كونها واحدة من أعضاء هذا النادي المحد العضوية في الحلف الأنغلوساكسوني، بقيادة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وعضوية أستراليا وكندا ونيوزيلندا التي تحاول الآن الخروج إلى حد ما من هذا التحالف. هذه العلاقة المتأثرة بالسياسة البريطانية - الأميركية هي التي تسيطر لغاية اليوم على سياسة أستراليا الشرق الأوسطية، مع أن ذلك لا يتلاءم بالضرورة مع مصالحها الذاتية.

إن أول احتكاك مباشر لأستراليا بالعالم العربي يعود إلى سنة 1890 عندما شاركت قواتها ضمن القوات البريطانية فيما يسمى "حملة السودان" (The Sudan campaign) بقيادة اللورد كيتشنر. ومن ثم شاركت القوات الأسترالية في الحرب العالمية الأولى ضمن القوات التي زحفت مع الجنرال أللنبي على مدينة القدس في كانون الأول/ديسمبر 1917، حيث شارك ضمن "حملة فلسطين" (The Palestine campaign) أكثر من 17,000 من القوات الأسترالية، قاتلوا جنباً إلى جنب مع العرب في الحرب العالمية الأولى، وقتل منهم 1400 شخص، تنتشر قبورهم في عدد من المدن الفلسطينية من القدس إلى غزة ودير البلح. كما أرسلت أستراليا قواتها العسكرية إلى الدول العربية للقتال في الحرب العالمية الثانية، وشاركت في حرب الخليج ضد العراق سنة 1991 وسنة 2003، حيث كانت القوات الأسترالية ثالث أكبر قوات بعد الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا. وبذلك تكون أستراليا شاركت في جميع الحروب العالمية على الأرض العربية، إلى جانب مشاركتها في قوات المراقبة الدولية للفصل بين العرب وإسرائيل، في صحراء سيناء وهضبة الجولان، ومشاركة قواتها البحرية في فرض الحصار العسكري على العراق منذ سنة 1991 حتى سنة 2003.

بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، قامت أستراليا بدور رئيسي أيضاً في خلق الكيان الاستعماري الصهيوني في فلسطين، إذ ترأس وزير الخارجية الأسترالي، من حزب العمال الحاكم في ذلك الوقت، الدكتور هربرت إيفات (Dr Herbert Evatt)، لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (اليونسكوب/UNSCOP) التي شكلت من ممثلين لإحدى عشرة دولة في 15 أيار/مايو 1947، من أجل إيجاد حل للعنف في فلسطين، كما ادعت؛ هذا في الوقت الذي كان الشعب الفلسطيني يدافع عن نفسه، ويخوض نضالاً مزدوجاً ضد الاستعمار البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني المتنامي في وطنه، مطالباً برحيل الاستعمار البريطاني، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة لجميع مواطنيها بغض النظر عن الدين الذي ينتمون إليه.

وضعت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين تقريرين: أحدهما سمي تقرير الأغلبية (7 أعضاء)، يدعو إلى تقسيم فلسطين، والذي بني عليه قرار التقسيم رقم 181، الصادر عن الأمم المتحدة، حيث أعطى المستوطنين الأوروبيين الجدد الذين لم يتجاوز عددهم وقتها ثلث السكان، ولم يتجاوز ما يمتلكونه من الأراضي 6%، ما نسبته 56% من أجداد أراضي فلسطين، وأفضل مدنها، لإنشاء دولة يهودية؛ والتقرير الآخر سمي تقرير الأقلية، طالب بإنشاء دولة فدرالية واحدة، بعاصمتها القدس، يتعايش فيها العرب واليهود. وهذا كان أقرب إلى مطالب العرب الفلسطينيين.

اتخذت أستراليا مبدئياً موقف الحياد تجاه التقريرين. لكنها بعد اجتماع وزير خارجيتها إيفات مع وفد يمثل الجالية اليهودية في مدينة كنبرا، أيدت قرار التقسيم،

وصوتت وتحركت بزخم ونشاط في الأمم المتحدة لضمان التصويت إلى جانب قرار تقسيم فلسطين. كما قامت بدور فعال لقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة التي كان يتراًس جمعيتها العامة في ذلك الوقت أيضاً وزير الخارجية الأسترالي، إيفات. وكانت حكومة شيفلي (Chifley) الأسترالية من أوائل الحكومات التي اعترفت بإسرائيل وأقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة سنة 1949. هذا على الرغم من ارتكاب إسرائيل والعصابات الإرهابية اليهودية لعشرات المجازر الجماعية (36 مجزرة)، وارتكابها القتل والعدوان الوحشي ضد الأمنين العزل، والتطهير العرقي الذي شردت من خلاله أكثر من 70% من الشعب الفلسطيني، وخرقها قرار التقسيم رقم 181 باحتلال 78% من مساحة فلسطين، ورفضها تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي يطالبها بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض عليهم، إلى جانب الخرق الفاضح لجميع الشرائع والقوانين الدولية وحقوق الإنسان. كل ذلك لم يردع أستراليا عن دعم إسرائيل والاعتراف بها، ومن دون أي اعتبار أو امتنان لوقوف العرب إلى جانبها وجانب الحلفاء في الحربين العالميتين.

عبر أول وزير خارجية لإسرائيل، موشيه شاريت، عن الدور المهم الذي قامت به أستراليا في خلق الكيان الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين، وذلك في رسالة بعثت بها إلى نظيره الأسترالي إيفات سنة 1949، وجاء فيها: "إننا مدينون بعمق للوفد الأسترالي لتأييده المثابر الراسخ لقضايانا، كما أننا ممتنون بشدة للدور الحاسم الذي قمتم به." إن الدور الذي أدته أستراليا في الشرق الأوسط بشكل عام، وتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص، يحملها مسؤولية تاريخية وأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني. لكن أستراليا، للأسف، لا تواجه ولغاية الآن مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية هذه، بل إنها، كما سنرى لاحقاً، تخون مسؤوليتها تلك. لكن قبل الخوض في ذلك أود أن أعرض السياسة المعلنة لأستراليا تجاه الشرق الأوسط.

تقوم سياسة أستراليا على الاعتراف بإسرائيل "ضمن حدودها الآمنة". لكن الملاحظ أن أستراليا لا تشير، من قريب أو من بعيد، إلى قرار الأمم المتحدة رقم 181، الذي دعمت صدوره، والذي بموجبه أقيمت الدولة الصهيونية في فلسطين، والذي يحدد الحدود الشرعية المعترف بها دولياً كحدود للدولتين الصهيونية والفلسطينية. كما لا يوجد لغاية الآن أي تصريح، أو بيان، أو وثيقة، يشير إلى تلك الحدود الآمنة التي تعترف أستراليا بها، الأمر الذي يعطي الانطباع بأنها تترك لإسرائيل تحديد هذه الحدود من خلال الاحتلال والعدوان، وهو ليس سوى مزيد من التآمر الصامت على حقوق العرب ومصالحهم، وتشجيع للعدوان والتوسع الإسرائيليين.

كانت سياسة أستراليا قبل اتفاق أوسلو، ومنذ سنة 1983، تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة "إن أراد ذلك". لكنها تراجعته بعد

اتفاق أوسلو، في الوقت الذي يتوقع المرء أن تتقدم، حيث أصبحت تقول إن "الشكل النهائي للكيان الفلسطيني، بما في ذلك احتمال الدولة المستقلة، يعتمد على المباحثات النهائية بين الأطراف المعنية مباشرة"، وكأن من صاغ هذا الموقف لم يكن سوى إسرائيل نفسها ليتلاءم مع سياسة إملأها وهيمنتها التي عملت على خطاها منذ توقيعها اتفاق إعلان المبادئ. كما تعترف أستراليا بقراري مجلس الأمن 242 و338، وكانت تعتبر المستعمرات غير قانونية وعقبة أمام السلام، إلا أنها بعد اتفاق أوسلو لم تعد تكرر هذا الموقف. وهي عضو في لجنتين من لجان مفاوضات السلام، هما لجنة البيئة والمياه ولجنة الحد من الأسلحة.

منذ إعلان الرئيس بوش تأييد الولايات المتحدة لإقامة دولة فلسطينية، رددت أستراليا أن الحل يعتمد على إقامة دولتين، فلسطين وإسرائيل، تتعايشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. كما عبر وزير الخارجية الأسترالي، ألكساندر داوونر، عن ترحيبه بمشروع السلام العربي الأخير.

تختلف علاقة أستراليا بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام عن علاقة جميع دول العالم بفلسطين، بما في ذلك الدول الأوروبية، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية. فأستراليا وإن كانت افتتحت لها مكتب تمثيل في فلسطين، وسمحت بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ لممثلة منظمة التحرير الفلسطينية في أستراليا بالعمل تحت اسم "مفوضية الفلسطينيين العامة"، إلا أنها لم تمنح المفوضية لغاية الآن أية صفة أو حصانة أو امتيازات دبلوماسية، ولا حتى إعفاء ضريبياً.

تتبنى الحكومات الأسترالية المتعاقبة عملياً موقفاً منحازاً كلياً إلى جانب إسرائيل، على الرغم مما تقوم به الأخيرة من عدوان واحتلال بربري وعنصرية وقتل وإجرام وخرق للقوانين والقرارات الدولية وشرائع حقوق الإنسان. كما أود أن أشير هنا إلى أن هناك تفاهماً غير معلن بين الحزبين الرئيسيين، الأحرار والعمال، بتبني موقف وسياسة موحدة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، يدعمه اللوبي الإسرائيلي كشرط لتقديم الدعم المالي لكل منهما. وفيما يلي بعض الأمثلة لهذا التحيز:

- بطلب من الحركة الصهيونية في أستراليا، وبدعم من رئيس الحكومة الموالي لإسرائيل في حينه، بوب هوك، أصدر البرلمان الفدرالي ومجلس الشيوخ في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1986، قراراً يدين فيه قرار الأمم المتحدة رقم 3379 الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، وطالب بإلغائه. وبذلك كانت أستراليا أول دولة في العالم تصدر مثل هذا القرار، آخذة على عاتقها البدء بدعم الحملة الصهيونية العالمية لإلغاء القرار الدولي الذي يدين العنصرية الصهيونية ضد العرب. لكنها لم تكثف بذلك، وإنما وضعت كل طاقتها وسفاراتها في خدمة تلك الحملة الصهيونية؛

وقد اعترف بذلك وزير الخارجية الأسترالي في حكومة العمال السابقة، السناتور غاريث إيفانز (Gareth Evans)، عندما أخبر الاتحاد الصهيوني الأسترالي في حزيران/يونيو 1990 بأن الحكومة الأسترالية "جالت في اثنتين وعشرين دولة في آسيا وجنوب الباسيفيك لإقناع حكوماتها بدعم إلغاء ذلك القرار الدولي"، حيث وصف ما قام به الوزير بـ "الأعمال المدهشة" في مساعدة القادة الصهيونيين في مهمتهم تلك. كما كشفت صحيفة "أخبار اليهود" الأسترالية في حينه، نقلاً عن أحد قادة الجالية اليهودية الذين شاركوا في تلك الحملة، أن "الوزير إيفانز كان فعالاً.. ومشاركاً شخصياً.. لضمان نتائج إيجابية لمصلحة إسرائيل".

● في مقابلة أجرتها صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية مع السناتور إيفانز في 1993/4/30، كشف الوزير النقاب عن النشاط المكثف للحكومة الأسترالية منذ سنة 1991، ومن وراء الستار، في ممارسة الضغط على دول آسيوية، مثل إندونيسيا وماليزيا وكوريا والهند والصين، للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، متباهياً بأن هذه الضغوط أسفرت عن اعتراف الهند والصين بإسرائيل.

● مارست أستراليا لأعوام مديدة ضغوطاً شديدة على منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وبقراري مجلس الأمن 242 و338، وذهبت في تحيزها إلى حد وضع ذلك شرطاً لاعتراف أستراليا بالمنظمة. كما رفضت لأعوام كثيرة، بناء على طلب من الحركة الصهيونية الأسترالية، منح مسؤولي المنظمة تأشيرات الدخول إلى أستراليا لشرح وجهة النظر الفلسطينية، في الوقت الذي كانت أبواب أستراليا مشرعة على مصاريعها للإسرائيليين، بمن فيهم القادة العسكريون الذين تقطر أيديهم دم الشعب الفلسطيني.

● لكن على الرغم من اعتراف منظمة التحرير بالقرارين 242 و338، واعترافها بإسرائيل، وتقديمها التنازلات الهائلة من أجل السلام، لم تطالب أستراليا إسرائيل قط بتنفيذ هذين القرارين، ولا بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. أضف إلى ذلك أنه لم يصدر عن الحكومة الأسترالية منذ عدة أعوام أية إدانة للعدوان الذي ارتكبه إسرائيل وترتكبه ضد لبنان وفلسطين، ولخرقها للاتفاقات التي وقعتها وحقوق الإنسان والقانون الدولي، من قتل واغتيال وخطف وقصف وتدمير ومصادرة الأراضي وبناء المستعمرات والعقوبات الجماعية وغير ذلك. لكنها دانت الطرف الفلسطيني في العام الأول لانتفاضة الأقصى أربع مرات على ما تسميه العنف والأعمال الإرهابية ضد إسرائيل. وكأنما الاحتلال والعنف وإرهاب الدولة والإجرام التي تمارسها إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين والعرب مسموح بها، وأن الإدانة هي للطرف العربي فقط. وعندما يتعلق الموضوع بالإرهاب الإسرائيلي فإن أستراليا تتعامل معه بكل لطف وحذر، فتختار الكلمات بدقة متناهية، لتأتي بشكل فضفاض



فيه فجوات لا تدين ولا تلزم ولا تطالب إسرائيل بشيء. إنها لا تغض النظر عما تقوم إسرائيل به فحسب، بل تحاول أيضاً تبرير هذا الإجرام والدفاع عنه. ففي الوقت الذي كانت القوات الإسرائيلية ترتكب جرائمها ومذابحها في الضفة الغربية ومخيم جنين، صرح رئيس الحكومة الأسترالية، جون هاورد، "أنه يستطيع أن يتفهم ذلك!!". وهو الذي لا يكل ولا يمل في ترديد كذبة إسرائيل عما يسمى عرض براك السخي في مؤتمر كامب ديفيد، وينحي باللائمة على عرفات لعدم قبوله بدولة "بانتوستان" فلسطينية في مقابل التنازل عن حقوق اللاجئيين الفلسطينيين وعن القدس الشرقية، كما يحمل اللوم على ما تقوم به إسرائيل من قتل وإجرام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

● إن مواقف الحكومة الأسترالية فيما يخص إسرائيل تظهر في الطريقة التي تتخذها تجاه أية دول أخرى، وخصوصاً إن كانت دولة عربية أو إسلامية. مثلاً: عندما اعتقلت إيران عدداً من الجواسيس اليهود الإيرانيين، أدانت أستراليا ذلك مباشرة، واستدعت السفير الإيراني وطالبت بالإفراج عن المتهمين، وطلبت من سفيرها في طهران إبلاغ الحكومة الإيرانية مطالب الحكومة الأسترالية، واحترام معتقداتهم الدينية وتقديم أكل "الكوشر" (الحلال) لهم. كما أثار وزير الخارجية موضوعهم مع المسؤولين الإيرانيين عدداً من المرات، وأرسلت الحكومة الوفود إلى إيران لحضور محاكمتهم، ولم تترك مناسبة إلا وأثارت هذا الموضوع. أمّا بالنسبة إلى آلاف المعتقلين السياسيين الفلسطينيين الذين يتعرضون في سجون إسرائيل لأفزع أنواع التعذيب، الذي ذهب ضحيته العشرات خلال أكثر من خمسين عاماً، فإن أستراليا لم تستنكر هذا الإجرام ولم تثره مع إسرائيل قط. وعندما حدثت مذبحة ساحة التاينانمان في بكين في الصين سنة 1989، والتي ذهب ضحيتها نحو 155 قتيلاً و65 جريحاً، ومذبحة ديلي في تيمور الشرقية سنة 1991 التي كان ضحيتها العشرات من القتلى، قامت الحكومة الأسترالية ولم تقعد، وهاج الإعلام الأسترالي وماج، واستنفر البرلمان والبلد، وبكى رئيس الحكومة وناح على الضحايا، وخرجت الإدانات من كل حذب وصبوب، ولا يمر عام إلا وتحى ذكرى تينك المذبحتين، لكن عشرات المذابح التي ترتكبها إسرائيل، وعمليات نسف البيوت والقمع والإجرام اليومي، كل هذا يمر مرور الكرام من دون أية إدانة أو تأثير.

● وكثيراً ما تظهر هذه المواقف المنحازة أيضاً في تصويت أستراليا في المحافل الدولية. فقد كانت أستراليا الدولة الوحيدة إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة في رفض عقد اجتماع للدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة للبحث في خرق إسرائيل للاتفاقية، الأمر الذي اضطر الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، إلى توجيه رسالة إلى وزير الخارجية الأسترالي، ألكساندر داوونر، في 9 كانون الأول/ديسمبر 2001، يعرب فيها عن قلق الجامعة الشديد تجاه هذا الموقف. ولم تكن

تلك أول مرة تشذ فيها أستراليا عن باقي دول العالم، بما في ذلك الدول الأوروبية، فتقف إلى جانب ما يسمى دول الموز في أميركا اللاتينية، مثل كوستاريكا، في امتناعها من تأييد قرارات تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، أو تدين الاحتلال الإسرائيلي وبناء المستعمرات. ففي تموز/يوليو الماضي انفردت أستراليا بالامتناع من التصويت إلى جانب قرار للأمم المتحدة يطالب إسرائيل باحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، في الوقت الذي أيدت القرار الدول الأوروبية كافة. كما امتنعت في آب/أغسطس الماضي، إلى جانب عشر دول أخرى، من التصويت على قرار نال تأييد 114 دولة، يطالب بوضع حد فوري لاجتياح الأراضي والمدن الفلسطينية، وللعنف والإرهاب، متذرة بأعداء واهية، مثل أنها ليست ضد المبدأ لكن ضد اللغة المستعملة في القرار، أو أن القرارات ليست متوازنة!! كما ساندت أستراليا إسرائيل في مؤتمر دوربن ضد العنصرية، وخلال الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر في جنيف، بل أرسلت أحد قادة الحركة الصهيونية ضمن الوفد الرسمي الأسترالي إلى المؤتمر.

● من نافل القول إنه لا يمكن أن يكون هناك من هو معاد للشعب العربي الفلسطيني وحقوقه، وصديقاً مخلصاً في الوقت نفسه لأي شعب عربي آخر. إن عداة الحكومات الأسترالية المتعاقبة للدول العربية يظهر مباشرة كلما سنحت الفرصة لها. فمثلاً خلال أزمة قناة السويس سنة 1956، كانت أستراليا ضمن الدول القليلة التي أيدت العدوان الثلاثي على مصر ودافعت عنه. فقد كشفت وثائق سرية رفع الحظر عنها قبل أعوام تفيد بأن رئيس الحكومة في حينه، مينزيس، لم يكتف بحث بريطانيا على شن الحرب فحسب، بل عرض عليها أيضاً إرسال قوات أسترالية للاشتراك في ذلك العدوان، وطالب بفرض حظر اقتصادي على مصر بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأميركية. وقطعت أستراليا علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، التي كان سبق أن أقامتها قبل ستة أعوام، وتبنت مطالبة إسرائيل باستعمال قناة السويس للملاحة الإسرائيلية. وهذا إضافة إلى تأييدها الموقف الأميركي - البريطاني لإرسال قوات إلى لبنان والأردن سنة 1958.

● والأخطر من ذلك أن أستراليا سمحت باستعمال قواعد التجسس الفضائية الأميركية الموجودة على أراضيها، في ولاية جنوب أستراليا في نورونغار (Nurrungar)، وفي البايين غاب (Pine Gap) في منطقة ألاس سبرينغ، التي تدار بشكل مشترك أسترالي - أميركي، ضمن اتفاقيات الدفاع المشترك بين أستراليا والولايات المتحدة الأميركية، لإمداد إسرائيل بالمعلومات العسكرية عن الدول العربية وعن تحركات جيوشها، خلال جميع الحروب العربية - الإسرائيلية، والتنصت على الاتصالات السلكية واللاسلكية في العالم العربي، إلى جانب قيامها بدور رئيسي في حربي 1991 و2003 ضد العراق.

وبناء على الاتفاق الأمني الذي وقّع بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل في أواخر سنة 1996، فإن إسرائيل تحصل الآن بشكل فوري ومباشر وخلال ثوان على معلومات التجسس والتنصت على الدول العربية على مدار الساعة، حيث ترسل هذه المعلومات مباشرة بعد تحليلها من محطة التجسس في نورونغار إلى إسرائيل عبر محطة فضائية أميركية أخرى. هذا وقد كشفت صحيفة "الإيج" الصادرة في مدينة ملبورن، في عددها بتاريخ 2002/9/23، أنه على الرغم من امتلاك إسرائيل لأقمار التجسس الخاصة بها، فلا تزال تعتمد على قواعد أقمار التجسس الأميركية، وأن الولايات المتحدة ركبت المعدات والبرامج الإلكترونية لربط مركز المعلومات في الجيش الإسرائيلي بمراكز التجسس هذه.

وقد علّق بعض الأكاديميين الأستراليين المتخصصين على الادعاء أن مد إسرائيل بهذه المعلومات سيساعد في تخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط بأنه غير دقيق، إذ إنه يمكن أن يساعد على المزيد من تعنت إسرائيل وعدوانها على الدول العربية، وخصوصاً في وصول متطرفين إلى الحكم، من أمثال نتنياهو وشارون وغيرهما، وأشاروا إلى أن ما يمكن أن يساعد فعلاً في الحد من التوتر في الشرق الأوسط، هو إعطاء معلومات مماثلة أيضاً عن إسرائيل للدول العربية الصديقة للولايات المتحدة الأميركية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل طالبت الحكومات العربية نفسها وقادة جيوشها بذلك؟ وهل أثاروا هذا الموضوع والخطر وعالجوه مع المسؤولين الأميركيين والأستراليين؟

بالإضافة إلى ذلك هناك اتفاقيات أمنية وتبادل معلومات بين أجهزة الأمن الأسترالية والإسرائيلية.

● كما أن أستراليا اشتركت في الحملة التي قادتها إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية من أجل السماح لليهود بالهجرة إلى إسرائيل، بناء على قانون "حق العودة" العنصري الإسرائيلي، ومارست الضغوط المباشرة على الاتحاد السوفياتي ودول عربية، مثل سورية واليمن، بهذا الخصوص، وأعطت سفاراتها تعليمات كي تضع خدمة هجرة أولئك اليهود في رأس أجندة أعمالها. لكن عندما سمح الاتحاد السوفياتي لليهود بحرية السفر، رفضت استقبال آلاف السوفيات اليهود، الذين اصطفوا أمام سفاراتها في موسكو وفيينا وروما طالبين ومفضلين الهجرة إلى أستراليا بدلاً من الذهاب إلى إسرائيل، ولم تأخذ منهم سوى عدد محدود. ولم تمارس أستراليا حتى الآن أي ضغط على إسرائيل لتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 194، كي تسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم، هذا على الرغم من أنها تعترف بأن مأساة اللاجئين الفلسطينيين تمثل "قلب الصراع في الشرق الأوسط" كما قال وزير خارجيتها، السير بيرسي سبيندر (Sir Percy Spender)، في خطابه في الأمم المتحدة سنة 1956.

لكن في المقابل طالبت أستراليا الدول العربية مراراً بإلغاء المقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل. فقد تجرأ وزير خارجيتها، إيفانز، على وصف المقاطعة العربية في كلمة ألقاها أمام جمع من اليهود بأنها "غير أخلاقية"، هذا في الوقت الذي كانت أستراليا تتراًس حملة المقاطعة الدولية على حكم الأبارتهايد العنصري في جنوب إفريقيا. كما كانت أستراليا من أوائل الدول التي أغلقت السفارة الليبية سنة 1987، ومارست ولم تزل تمارس المقاطعة ضد ليبيا والعراق.

● عندما عبرت جامعة الدول العربية عن رغبتها في فتح مكتب لها في أستراليا سنة 1983، اشترطت الحكومة الأسترالية عدم تعيين أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية ضمن بعثة مكتب الجامعة، والذي نجم عنه بطبيعة الحال رفض هذا الشرط وعدم فتح مكتب للجامعة في أستراليا. وعندما جاء استحقاق سفير المملكة العربية السعودية ليتراًس عمادة السلك الدبلوماسي في كنبرا، في تموز/ يوليو 1993، اشترطت وزارة الخارجية عليه أن يتعامل مع السفير الإسرائيلي إسوة بباقي السفراء، في محاولة رخيصة لممارسة الضغط على الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى رفض السفير وتخليه عن عمادة السلك. وطلبت الشيء ذاته من السفير اللبناني الذي كان يليه في الأقدمية، فرفض أيضاً هذا الطلب وتخلي عن عمادة السلك. فانتقلت العمادة بعد ذلك إلى السفير البابوي، الذي رفض بدوره أن يأخذ العمادة احتجاجاً على تصرف الحكومة الأسترالية وخروجها عن البروتوكول الدولي واتفاقية فيينا. وبهذا كانت أستراليا الدولة الوحيدة التي تجرأت على وضع مثل هذه الشروط الوقحة على الدول العربية، ومن دون أي اعتبار للصراع العربي - الإسرائيلي، وعدم وجود علاقات دبلوماسية لهذه الدول بإسرائيل.

● هذا بالإضافة إلى أن الحكومات الأسترالية المتعاقبة وقعت الكثير من الاتفاقيات مع إسرائيل في مختلف المجالات، بما فيها التعاون الثقافي وإنتاج الأفلام الوثائقية المشتركة وغيرها، وتقوم وبشكل متواصل بتشجيع الاستثمار الأسترالي في إسرائيل ونقل التكنولوجيا إليها، وتشجيع إسرائيل على استعمال الأراضي الأسترالية لاختراق الأسواق الآسيوية، بما في ذلك أسواق الدول الإسلامية في آسيا التي لا تسمح باستيراد البضائع الإسرائيلية، مثل إندونيسيا وبروناي وماليزيا.

وفي هذا الصدد ترأس وزير الاتصالات الحالي، السناتور ريتشارد أوستين، وفدين كبيرين إلى إسرائيل، خلال السنتين الماضيتين، بهدف تأسيس المشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا إلى إسرائيل. وفي كلا الزيارتين لم يقم بأيّة زيارة مماثلة لا لفلسطين، كما جرت عادة جميع الوزراء الذين يقومون بزيارة إسرائيل، ولا لأية دولة عربية أخرى. وبعد شعور الحكومة الأسترالية بالاستياء العربي من ذلك، قام الوزير لاحقاً بزيارة بعض الدول العربية، لكنها لم تكن سوى لرفع العتب، ولم يجر سوى

اجتماعات مجاملة ومصافحة الأيدي وأخذ الصور التذكارية، الأمر الذي يثبت مرة أخرى أنهم يعطون العرب الكلام ويعطون إسرائيل الفعل.

كما شاركت أستراليا بانديفاع كبير في خوض غمار الحرب إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية ضد العراق مرة ثانية، تحت ذرائع إرغام العراق على احترام القانون الدولي وتطبيق قرارات الأمم المتحدة، ومحاولاته امتلاك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وهذا الموقف يدفع الإنسان العربي إلى التساؤل أنه إذا كان هذا هو الهدف، فلماذا إذاً لا تظهر أستراليا هذا الاندفاع تجاه إسرائيل التي تمتلك فعلاً، وباعتراف وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA)، مئات الآلاف من الرؤوس النووية والهيدروجينية وأكبر مخزون من الأسلحة الكيميائية والجرثومية في المنطقة، بالإضافة إلى الصواريخ التي تستطيع الوصول لا إلى أية مدينة في العالم العربي فحسب، بل أيضاً إلى أية مدينة في العالم؟ يقولون إن صدام حسين استعمل هذه الأسلحة، وإن إسرائيل دولة ديمقراطية، كما قال رئيس الحكومة الأسترالية، جون هاورد، في نادي الصحافة الوطني رداً على سؤال بهذا الخصوص. لكن ألم تستعمل إسرائيل أيضاً الأسلحة الكيميائية، من فوسفورية ونابالم، في حروبها ضد العرب سنة 1967 و1973 و1982؟ أولم تستعمل إسرائيل أيضاً السلاح البيولوجي في محاولتها لاغتيال أحد قادة "حماس"، خالد مشعل، في عمان سنة 1997؟ وماذا عن احتلال إسرائيل لكامل دولة فلسطين من البحر إلى النهر، وأراض عربية أخرى في سورية ولبنان، وتهديد أمن الشعوب العربية، وزعزعة استقرار المنطقة، وخرق القانون الدولي، ورفض تطبيق مئات القرارات الدولية؟ أضف إلى ذلك أن إسرائيل ترفض السماح للمفتشين الدوليين بتفتيش منشأتها التي تنتج أسلحة الدمار الشامل، متحدية الكثير من القرارات الدولية في هذا الشأن، كما ترفض توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في الوقت الذي وقع المعاهدة جميع الحكومات العربية، موافقة بذلك على أن يكون الشرق الأوسط خالياً من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

إن الادعاء أن إسرائيل دولة ديمقراطية، كذريعة لغرض النظر عن جرائمها، ليس سوى كذبة كبرى يجري ترديدها من قبل هذه الدول الأنغلوساكسونية الحليفة لإسرائيل والداعمة لاحتلالها وعدوانها، وكأن النظام الديمقراطي يبيح لمن يدعيه أن يحتل أرض الغير ويحرم شعباً حريته وحقه في العيش في وطنه وبيته، وممارسة حقه في تقرير المصير. ويبيح له امتلاك أسلحة القتل الجماعي، ورفض لجان التفتيش الدولية، ورفض تطبيق مئات القرارات الدولية. فأى نظام ديمقراطي هذا الذي يصفون به النظام الإسرائيلي؟ إنهم بلا خجل يعطون اسماً سيئاً للديمقراطية.

\*\*\*

هذا غيظ من فيض عن علاقة أستراليا المباشرة بالصراع العربي - الإسرائيلي،

وتحيزها إلى جانب إسرائيل.

لا يوجد أي سبب مقنع لاتخاذ أستراليا مثل هذا الموقف المتطرف إلى جانب إسرائيل، وعدم اعترافها بدولة فلسطين. فإن نظرنا إلى الموضوع من ناحية أصوات الناخبين في أستراليا، فإن عدد الجالية اليهودية كما أسلفنا هو بحدود 120,000 نسمة في مقابل الجالية العربية أو الإسلامية التي هي في حدود 500,000 نسمة؛ أي أن الأصوات الانتخابية هي إلى جانب الجالية العربية والإسلامية لا إلى جانب الجالية اليهودية. وإن نظرنا إلى الموضوع من ناحية مصالح أستراليا وعلاقاتها التجارية، فإن تلك المصالح هي أيضاً مع الدول العربية والإسلامية لا مع إسرائيل. إن قيمة مجمل تعامل أستراليا مع إسرائيل هي نحو 700 مليون دولار أسترالي، مع ملاحظة أن ميزان المدفوعات هو في مصلحة إسرائيل، وإن ما تستورده أستراليا من إسرائيل هو في معظمه عبء على الاقتصاد الأسترالي، في مقابل أكثر من 10 مليارات دولار أسترالي مع الدول العربية، وإن ميزان المدفوعات يميل ميلاً شديداً إلى مصلحة أستراليا (10,603 ملايين دولار أسترالي، 7,743 ملايين دولار تصدره إلى الدول العربية)، وإن ما تصدره أستراليا إلى الدول العربية وتستورده منها هو مواد استراتيجية تصب في صلب شريان عجلة الاقتصاد الأسترالي. وإن نظرنا إلى الموضوع من وجهة نظر الحق والعدل والقانون الدولي والمعتدى عليه، فهو أيضاً إلى جانب العرب والفلسطينيين لا إلى جانب الإسرائيليين.

أضف إلى ذلك أن الرأي العام الأسترالي هو أيضاً إلى جانب القضية الفلسطينية لا إلى جانب إسرائيل. فقد أصدر مجلس الكنائس الأسترالي، والاتحاد الإسلامي الأسترالي، وأربعة مجالس للنقابات المهنية والعمالية في أربع ولايات، قرارات خلال السنوات العشر الأخيرة، وأرسلت الرسائل إلى رئيس الحكومة ووزير الخارجية، بشكل مستمر، تطالب فيها الحكومة الأسترالية بالاعتراف بدولة فلسطين وإقامة علاقات دبلوماسية معها. وإن 85 عضواً في مجلس الشيوخ والبرلمان الاتحادي وأعضاء في برلمانات مختلف الولايات، من حزب العمال الحاكم في حينه، بينهم أربعة وزراء، وقعوا عريضة في 22 نيسان/أبريل 1993، ينتقدون فيها فشل الحكومة في تطبيق سياسة غير منحازة، ويشيرون إلى أن علاقة أستراليا بالفلسطينيين بحاجة إلى تصحيح، ويطالبون بأخذ خطوات لاعتراف أستراليا بدولة فلسطين. هذا بالإضافة إلى تقرير صدر في أواخر السنة الماضية عن لجنة برلمانية اتحادية أجرت تحقيقاً بشأن علاقة أستراليا بالشرق الأوسط، طالب أيضاً الحكومة الأسترالية بتطوير علاقاتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية. كما وجهت اللجنة البرلمانية المشتركة في البرلمان الاتحادي، بعد زيارة قامت بها لإسرائيل وبعض الدول العربية سنة 1998، انتقادات لازعة إلى إسرائيل في تقريرها عن الزيارة. وبذلك فإن ممثلين لملايين الأستراليين، من نواب

ونقابيين وكنائسيين ومسلمين، يطالبون بتحسين سياسة أستراليا واعترافها بدولة فلسطين، هذا إذا لم نأخذ في الحسبان آلاف الرسائل والعرائض الأخرى المرسلة في هذا الشأن إلى الحكومة، من تجمعات ومنظمات وأفراد. وهذا على الرغم من انحياز الإعلام الأسترالي بشكل عام إلى جانب إسرائيل، وإخفاء أكثر من 80% من الجرائم اليومية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني عن الجمهور الأسترالي.

لقد اعترف سفير إسرائيل في مقابلة مع صحيفة "أخبار اليهود" الأسترالية بتاريخ 1993/8/13، في شأن ما يعبر عنه الرأي العام الأسترالي وأين يكمن تعاطفه، بأن "بين كل عشر رسائل تستلمها السفارة واحدة فقط مؤيدة لإسرائيل"، علماً بأن مسؤولين في وزارة الخارجية اعترفوا لي أيضاً بأن النسبة نفسها تقريباً من الرسائل المعارضة لإسرائيل يستلمها وزير الخارجية الأسترالي لغاية اليوم.

إن عداة الحكومة الأسترالية الواضح للعالم العربي ومصالحه، والانحياز إلى جانب العدوان الإسرائيلي، يقابلهما من الجانب العربي، ولغاية الآن، المودة والاحترام والصدقة. ففي كل تاريخ أستراليا، لم يصدر عن أية دولة عربية أي مواقف معادية لأستراليا أو مضرّة بمصالحها. فالسؤال، إذاً، لماذا تتبنى الحكومات الأسترالية المتعاقبة سياسة منحازة إلى جانب إسرائيل المعتدية والمحتلة، معارضة بذلك القيم التي تتفاخر بها من حضارة وديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان والقانون الدولي، بل المتعارضة مع مصالحها الاستراتيجية، التي تعترف فيها بأن "السلام والاستقرار في الشرق الأوسط هما في مصلحة أستراليا الاستراتيجية"، والذي بناء عليه تبرر اشتراكها في الحرب ضد العراق، لأنه أخل كما تقول باستقرار الشرق الأوسط. ألا تقوم إسرائيل، باحتلالها فلسطين وأراضي عربية، وبعنوانها المستمر، بزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط؛ ولماذا هذا الموقف الثنائي المزدوج، قياساً بمواقفها من دول أخرى، إلى الحد الذي تقوم به بإغلاق سفاراتها، وفرض الحصار الاقتصادي، وحتى شن الحروب ضدها؟

الإجابة عن هذه الأسئلة تكمن، في رأيي، في عدد من الأسباب، منها ما يتعلق بمفاهيم النظام القائم في هذه الدول، ومنها ما يتعلق بنا كعرب، ومنها ما يتعلق بإسرائيل والجوالي اليهودية. وأود هنا أن أشير إلى بعض هذه الأسباب الرئيسية:

□ أولاً، لم يزل هناك للأسف رواسب من السياسة والعقلية الاستعمارية والعنصرية الغربية تجاه العالم الثالث بشكل عام، وتجاه الدول العربية بشكل خاص.

□ ثانياً، شذوذ الحكومات العربية عن جميع حكومات العالم، وذلك في فصل التجارة عن السياسة، وهو ما يعطي أستراليا ودولاً معادية أخرى رسالة مغلوطة فيها بأن مصالحها مع الدول العربية مضمونة، ولن تتضرر مهما

تتوغل هذه الدول في انحيازها إلى جانب إسرائيل ضد العرب ومصالحهم.

□ ثالثاً، عدم وجود إعلام عربي موجّه، وعدم وجود مؤسسات وطنية - أهلية ونقابية وغير حكومية عربية - تحافظ على مصالح شعوبها وأوطانها، وتحاسب مثل هذه الدول، وتمارس الضغوط، وتشن عليها الحملات والمقاطعات، كما هو موجود في جميع دول العالم، تكون فيه رفقاً وسنداً لحكوماتها في الحفاظ على مصالحها ومصالح شعوبها. وإن وجدت فإنها مؤسسات شكلية غير فعالة. ومن المؤسف القول إنه على العكس تماماً، إذ على الرغم من هذه المواقف المعادية لمصالح الأمة العربية وشعوبها فإن أستراليا تحصد، مجاناً، تصاعداً في تجارة العرب معها، واستثماراتهم فيها، وتضاعف أعداد سائحيهم إليها، الأمر الذي يعطيها الإشارة الخطأ.

□ أخيراً، كشف أحد قادة الجالية اليهودية سنة 1992 النقاب عن واحد من هذه الأسباب في تصريح أدلى به إلى إحدى الصحف الأسترالية، وهو تقديم اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل الدعم المالي إلى كل من الحزب الحاكم وحزب المعارضة في حملتيهما الانتخابيتين كل ثلاثة أعوام (إنه يراهن على الحصانين)، والذي يقدر حالياً بما يقارب 3 ملايين من الدولارات الأسترالية (مليون ونصف مليون دولار أميركي تقريباً) لكل منهما، وذلك عندما هدد بحجب هذا المبلغ عن حزب العمال إذا ما أعرب عن تأييد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194. وكأنه يقدم هذه المبالغ إلى هذين الحزبين كهبة وكرم منه. لكن حقيقة الموضوع أنه لا يقدم هذه الأموال هبة ولا كرمًا وإنما هي استثمار محسوب وبعضه بشروط (سمّه اتفاقاً أو تفاهماً غير مكتوب)، يحصل في مقابله على أضعاف ما يقدمه، وعلى كثير من الفوائد (يتراكم رئيس الحكومة ووزراؤه ورئيس المعارضة إلى حفلات الجالية اليهودية واجتماعاتها، وأبواب مكاتبهم مفتوحة على مصاريعها لرؤساء الجالية اليهودية، وهو ما لا تحظى به أية جالية أخرى، بما فيها تلك التي يبلغ تعدادها أضعاف تعداد الجالية اليهودية)، وتعيين بعض أفرادها في المراكز الحساسة (مثل عضوية مجلس البنك المركزي، وآخرين كمستشارين في مكاتب رئيس الحكومة ووزير الخارجية ورئيس المعارضة...)، وحصول المؤسسات اليهودية على حصة الأسد من المساعدات والمنح الحكومية، إلى جانب أخذ تعهد من رؤساء الأحزاب الرئيسية بسياسة داعمة كلياً لإسرائيل وبأنهم لا غيرهم مسؤولون عن ملف الشرق الأوسط. إن مثل هذا الدعم للانتخابات يقع في إطار الرشوة والفساد، لكن بغطاء قانوني.

فما هو الضغط الذي يمارسه العرب على أستراليا، ولماذا يجب أن يسعوا لمطالبة



أستراليا بالحد من سياستها المعادية لهم والمنحازة إلى إسرائيل؟

يمكن أن يعتقد البعض أن أستراليا غير ذات شأن، لكن هذا غير صحيح على الإطلاق. إن نظرة واحدة إلى ما أسلفناه من مواقف وتحركات تتخذها يشير إلى الدور المهم والمتحيز الذي تؤديه بشكل هادئ إلى جانب إسرائيل. أضف إلى ذلك أن أستراليا هي من الحلفاء القليلين للولايات المتحدة الأميركية، وهي الحلقة الضعيفة في هذا التحالف الأنغلو ساكسوني/الإسرائيلي ضد العالم العربي وحقوقه ومصالحه.

إن لم يكن هناك رادع خلقي يمنع أستراليا من ممارسة هذه المواقف المزدوجة، وتبني سياسة منحازة إلى جانب إسرائيل، على الرغم من احتلالها وقمعها وعنصريتها وخرقها الشنيع للحقوق والقوانين الدولية، فالمطلوب البديهي من الحكومات العربية في هذه الحال أن تكون حريصة على الحفاظ على مصالحها ومصالح أجيالها، وذلك باتخاذ الإجراءات الضرورية، وممارسة اللغة التي تفهمها هذه الدول أكثر وتحترمها وتمارسها هي ضد الغير، ألا وهي ممارسة ضغط اقتصادي وتجاري يجبرها على إعادة النظر في مواقفها وسياساتها المنحازة ضد الحقوق والمصالح العربية. إن أستراليا بحاجة إلى العرب أكثر من حاجة العرب إليها. كما أننا لسنا بحاجة إلى أن ننتظر حتى يتحد العالم العربي من أجل ممارسة مثل هذا الضغط للحصول على سياسة متوازنة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، ففي إمكان دولة واحدة من الدول التي تتمتع بعلاقات تجارية كبيرة مع أستراليا أن تقوم بذلك منفردة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>